بيان إلى الرأي العام العالمي

في غضون الثلاث سنوات الماضية اقدمت الدولة التركية وبشكل ممنهج بعدوانها على مناطق شمال وشرق سورية واحتلالها لمناطق عفرين وسرى كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل ابيض) مما تسبب بتهجير سكانها المدنيين واجبارهم على مغادرة اماكن سكناهم والإقامة في مخيمات النزوح داخل وخارج مناطق شمال وشرق سوريا نتيجة السياسات الوحشية التي مارسها المرتزقة المدعومين من الدولة التركية بحق المدنيين ومنع كافة اسباب الحياة عن سكانها بهدف تهجير السكان الأصليين واسكان عناصر المليشيات وعوائلهم وذلك ضمن سياسة التغيير الديمغرافي لمناطق شمال وشرق سوريا وزعزعة الأمن والاستقرار والتعايش السلمي الذي شهدته هذه المناطق خلال سنوات الحرب والهجمات الارهابية التي كانت ولازالت مستمرة في الكثير من المناطق السورية وكذلك تسبب الاحتلال التركي ومرتزقته بارتكاب المجازر والانتهاكات بحق المدنيين من كرد وعرب وسريان في مناطق عفرين وسرى كانيه وكري سبي من اعتقال تعسفي واخفاء قسري واغتصاب للنساء وقتل الأطفال وسرقة منازل وممتلكات السكان الاصلين متبعة بذلك سياسة بث الخوف في انفسهم ودفعهم للهجرة القسرية والمبادرة الى اسكان عوائل المرتزقة السوريين الموالين للنظام التركي كما اقدمت على اطباق الحصار الخانق على المناطق المحتلة والتنكيل بسكانها وقطع سبل الحياة في تلك المناطق وحمل المدنيين على التوقيع على وثائق للتنازل عن ممتلكاتهم ومغادرة منازلهم قسراً وخطف المدنيين مقابل فدية مالية أو قتلهم في حال عدم دفع الفدية .

وكان لهذه الانتهاكات والتي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية الدور الأساسي في تهجير مئات الالالف من السكان الاصلين الى خارج وداخل مناطق روج افا والإقامة في مخيمات تفتقر لأي من اسباب العيش الكريم

وعلى الرغم من صدور تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا المؤرخ في 15/9/2020 المؤلف من/ 25/ صفحة والذي وثق احتمالية أن يكون الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا قد ارتكب جرائم حرب تتمثل في خطف الرهائن والمعاملة القاسية والتعذيب والاغتصاب وقتل وتشويه عشرات المدنيين بفعل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وخلال القصف والهجمات الصاروخية لم نشهد أي تحرك جدي من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة لوقف هذه الاعتداءات والممارسات والانتهاكات وإعادة الأمور إلى نصابها وفق ما ورد في ميثاق الامم المتحدة لعام 1945 وما ينسجم مع مقاصد الأمم المتحدة وفق ما نصت عليه المادة

الاولى من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الاولى والثانية على :1-(حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الإخلال بالسلم او تسويتها) 2- (انماء العلاقات الودية بين الأمم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك أتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم العام.)

واننا وباسم منظمة حقوق الانسان ومركز الابحاث وحماية حقوق المرأة نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن :

- بتشكيل لجنة تحقيق دولية مختصة تقوم بالتحقيق في جرائم التهجير القسري المرتكبة من قبل تركيا في المناطق المحتلة (عفرين ،سرى كانيه، كري سبي)
- محاكمة النظام التركي والفصائل المسلحة التابعة لها على الجرائم التي ارتكبتها بحق المدنيين الكرد والعرب والسريان وغيرهم من المكونات في مناطق شمال وشرق سوريا لارتكابهم جريمة التهجير القسري بهدف التغيير الديمغرافي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب معاقبة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة
- الزام النظام التركي وفصائل الجيش الوطني السوري بإيقاف عمليات الاستيطان والاحتلال والتغير الديمغرافي التي يقوم بها في المناطق والمدن والبلدات والقرى التي يهجر سكانها
- ضمان حق العودة للأهالي في المناطق المحتلة واستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم وبيوتهم .

قامشلو 19/10/2020 منظمة حقوق الأنسان مركز الابحاث وحماية حقوق المرأة